بهدف استقطاب وتطوير الكفاءات الكويتية الشابة وتعزيز جاهزيتها للمستقبل

«الوطني» يطلق برنامج «NBK Reach» للطلبة الكويتيين الدارسين في المملكة المتحدة

غدير الكوهجي

أعلن بنك الكويت الوطني عن إطلاق برنامج NBK Reach، وهو مبادرة متخصصة لتطوير وتأهيل الطلبة الكويتيين الدارسين في المملكة المتحدة، تهدف إلى التعرف على الكفاءات الوطنية الواعدة واستقطابها، وتعزيز جاهزيتها المهنية وارتباطها المبكر بالقطاع المصرفي، بما يسهم في إعداد جيل من المواهب الكويتية القادرة على قيادة مستقبل الأعمال والاقتصاد.

ويأتي هذا البرنامج انطلاقا من إيمان بنك الكويت الوطني بأهمية الاستثمار في الكوادر الوطنية الشابة، وحرصه المستمر على دعم الطلبة الكويتيين خلال مسيرتهم الأكاديمية والمهنية، من خلال توفير بيئة تدريبية احترافية تتيح لهم ربط المعارف النظرية بالتطبيق العملي، واكتساب خبرات عملية ومهارات مهنية تسهم في تعزيز جاهزيتهم للانخراط في بيئة العمل بثقة وكفاءة.

ويقدم البرنامج تجربة تطوير مهني متكاملة تستهدف الطلبة الكويتيين من أصحاب الإمكانات العالية في المملكة المتحدة، حيث يتيح لهم التعرف عن قرب على بيئة العمل المصرفية، والمشاركة في برامج تدريبية وتطويرية متخصصة، إلى جانب الاستفادة من الإرشاد المهني والتفاعل مع قيادات وخبراء البنك، بما يسهم في صقل مهاراتهم وتوسيع آفاقهم المهنية.

ويمنح برنامج NBK Reach المشاركين فرصة الالتحاق بتدريب عملي في مكتب بنك الكويت الوطني في لندن، بما يتيح لهم التعرف بشكل مباشر على طبيعة العمل في إحدى أبرز المؤسسات المصرفية الرائدة، واكتساب خبرة ميدانية عملية ضمن بيئة عمل احترافية تعكس المعايير العالمية للقطاع المصرفي.

كما يتيح البرنامج للطلبة فرصة الاطلاع على مختلف الوظائف والأعمال المرتبطة بالقطاع المصرفي والمالي، والتفاعل مع فرق العمل والخبراء في البنك، بما يسهم في تنمية مهاراتهم المهنية والشخصية، وتعزيز فهمهم لطبيعة بيئة الأعمال، وإعدادهم بصورة أفضل للانطلاق في مسيرتهم المهنية بعد التخرج.

ويعكس البرنامج نهج بنك الكويت الوطني في تبني أساليب مبتكرة لاستقطاب المواهب الوطنية والتواصل معها في مراحل مبكرة من مسيرتها الأكاديمية، بما يسهم في بناء قاعدة مستقبلية من الكفاءات المؤهلة والقادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولاسيما القطاع المالي والمصرفي.

وبهذه المناسبة، قالت نائب رئيس أول ـ مدير إدارة استقطاب المواهب في الموارد البشرية لمجموعة بنك الكويت الوطني، غدير الكوهجي: «نؤمن بأن الاستثمار في الشباب هو استثمار في مستقبل الكويت، لذلك أطلقنا برنامج NBK Reach بهدف بناء جسور تواصل فعالة مع الطلبة الكويتيين المتميزين في المملكة المتحدة، وتمكينهم من التعرف عن قرب على بيئة العمل المصرفية، واكتساب خبرات عملية ومهارات نوعية تدعم مسيرتهم المهنية المستقبلية».

وأضافت: «يعكس البرنامج استراتيجيتنا في تنمية رأس المال البشري واستقطاب الكفاءات الوطنية الواعدة في مراحل مبكرة من مسيرتها الأكاديمية، بما يعزز جاهزية الشباب الكويتي للانخراط في القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها القطاع المالي والمصرفي، ويسهم في إعداد جيل قادر على مواكبة متطلبات سوق العمل المتغير».

وأكدت الكوهجي أن البرنامج يعد من المبادرات الرائدة على مستوى القطاع المصرفي الكويتي، إذ يوفر مسارا تطويريا متكاملا للطلبة الكويتيين الدارسين في المملكة المتحدة، مشيرة إلى أن البرنامج يجسد التزام البنك بمواصلة استقطاب المواهب الوطنية وتطويرها، بما ينسجم مع رؤية الكويت 2035 الهادفة إلى تنمية رأس المال البشري وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

تقديراً لتفوقه في إدارة ثروات العملاء والنمو المستدام والخدمات الرقمية

«بيت التمويل» يؤكد ريادته المصرفية بحصد باقة من الجوائز المرموقة من «يوروموني»

غازي العنزي وأحمد العثمان يتسلمان الجوائز

أعلن بيت التمويل الكويتي عن حصده باقة من الجوائز المرموقة ضمن جوائز «يوروموني» للتميز المصرفي والتمويل الإسلامي لعام 2026»، وهي:

- جائزة «أفضل بنك إسلامي لإدارة الثروات في الشرق الأوسط».
- جائزة «أفضل بنك إسلامي لإدارة الثروات في الكويت».
- جائزة «أفضل بنك إسلامي في الكويت في تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)».
- جائزة «أفضل بنك رقمي في الكويت».

وتؤكد هذه الجوائز نجاح بيت التمويل الكويتي في تطوير خدمات إدارة الثروات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وترسيخ مبادئ ومعايير الاستدامة (ESG) عبر مختلف أعماله، بما يعكس التزامه بالابتكار، والارتقاء بتجربة العملاء، وتحقيق قيمة مستدامة، إلى جانب النجاحات النوعية التي حققها البنك في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، والإنجازات المتراكمة الناتجة عن الاستثمار المتواصل في التكنولوجيا والابتكار.

وقد تسلم الجوائز كل من نائب المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في بيت التمويل الكويتي، غازي العنزي، والمدير التنفيذي لبنك «تم» الرقمي، أحمد العثمان، وذلك خلال حفل جوائز يوروموني الذي أقيم في دبي.

الريادة في إدارة الثروات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

ويعكس فوز بيت التمويل الكويتي بجائزتي «أفضل بنك إسلامي لإدارة الثروات في الشرق الأوسط» و«أفضل بنك إسلامي لإدارة الثروات في الكويت» نجاح البنك في تطوير أعمال الخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات، وتحويلها إلى منصة استشارية متكاملة تجمع بين الحلول المصرفية والتمويلية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ووفقا لمجلة «يوروموني»، أعاد بيت التمويل الكويتي هيكلة أعمال الخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات ضمن إطار موحد، وأطلق نموذجا تشغيليا جديدا يهدف إلى تعزيز تجربة العملاء، وتطوير القدرات الاستثمارية، وتقديم حلول أكثر تطورا في مجال إدارة الثروات الإسلامية. وقد دعم هذا التحول الاستثمار في الكفاءات المتخصصة، والتكنولوجيا، إلى جانب التطوير المستمر لشركة بيتك كابيتال، الذراع الاستثمارية للبنك.

وأشارت المجلة إلى أن أحد المحاور الرئيسية لاستراتيجية بيت التمويل الكويتي تمثل في إعادة تصميم نموذج إدارة علاقات العملاء من خلال إطار استشاري متخصص يجمع بين مديري العلاقات، ومتخصصي الاستثمار، ومتخصصي التمويل، ومديري الحسابات، بما يتيح للعملاء الاستفادة من خبرات متكاملة ومصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم المصرفية والتمويلية والاستثمارية.

كما تطرقت «يوروموني» إلى اهتمام البنك بتنمية الكفاءات البشرية، حيث استكملت فرق الخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات برامج تدريب متقدمة لدى «موديز»، إلى جانب حصولها على شهادات مهنية من المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار، والمشاركة في برامج استشارية متخصصة في إدارة الثروات الإسلامية.

وعلى صعيد الخدمات الاستثمارية، أشارت «يوروموني» إلى إطلاق البنك خدمة إدارة المحافظ الاستثمارية التقديرية العالمية، التي تستند إلى الرؤية الاستثمارية الداخلية للبنك ونموذج توزيع الأصول، وتوفر للعملاء نهجا استثماريا متنوعا متعدد الأصول من خلال مجموعة مفتوحة من الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ولعب الابتكار الرقمي دورا محوريا في هذا النجاح، إذ أشارت المجلة إلى تطبيق «بيتك كابيتال» نظاما جديدا لإدارة الأصول بهدف توحيد إدارة الصناديق والمحافظ الاستثمارية، إلى جانب تطوير تطبيق KFH Wealth، بما يمنح العملاء وصولا أكثر كفاءة إلى محافظهم الاستثمارية. كما أسهم إطلاق منصة Allfunds في الكويت في توسيع نطاق الوصول إلى فرص استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وأضافت المجلة أن بيت التمويل حقق أرباحا قياسية في قطاع الخدمات المالية الخاصة وإدارة الثروات، إلى جانب نمو ملحوظ في الأصول الاستثمارية المدارة خلال فترة التقييم، مما يعزز مكانته بوصفه المعيار المرجعي لإدارة الثروات الإسلامية الحديثة القائمة على النهج الاستشاري في الكويت.

التميز في المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

ويعكس حصول بيت التمويل الكويتي على جائزة «أفضل بنك إسلامي في الكويت في تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)» النهج الشامل الذي يتبناه البنك في مجال الاستدامة والعمل المصرفي المسؤول.

وبحسب المجلة، طبق بيت التمويل الكويتي إطارا متكاملا لمعايير الـ(ESG) عبر أنشطة التمويل والعمليات التشغيلية والاستثمارية، بما أسهم في تحقيق كفاءات بيئية ملموسة، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتعزيز منظومة الحوكمة والرقابة المؤسسية.

وأشارت إلى أن اعتبارات الاستدامة أصبحت جزءا أساسيا من الأنشطة المصرفية للبنك، من خلال زيادة الاستثمار في الصكوك الخضراء والصكوك المرتبطة بالاستدامة، إلى جانب تمويل مشاريع البنية التحتية الوطنية، بما في ذلك مرافق معالجة مياه الصرف الصحي التي تدعم إعادة استخدام المياه وتعزز كفاءة توظيف الموارد.

كما سلطت المجلة الضوء على جهود البنك في خفض استهلاك الطاقة عبر شبكة فروعه، من خلال استخدام أنظمة موفرة للطاقة، وتحديث أنظمة التبريد، وإدخال أنظمة تحكم آلية أسهمت في رفع الكفاءة التشغيلية.

وفي هذا الإطار، أنجز بيت التمويل الكويتي عددا من المباني الخضراء المعتمدة، من بينها مبان حاصلة على شهادتي GSAS Gold وLEED Gold، بما يعكس تحسينات ملموسة في كفاءة استهلاك الطاقة والمياه وإدارة النفايات، ويسهم في ترسيخ معايير الاستدامة في قطاع العقارات التجارية في الكويت.

وعلى الصعيد الاجتماعي، أشادت مجلة «يوروموني» بمنصة خلق قيمة مشتركة التي أطلقها البنك Creating Shared Value (CSV)، والتي شهدت تنفيذ أكثر من 200 مبادرة مجتمعية. وشملت هذه المبادرات تخصيص 8 ملايين دينار كويتي لإعادة إعمار 17 مبنى في سوق المباركية، إضافة إلى تخصيص 18 مليون دينار كويتي لدعم مركز متخصص لأمراض القلب.

كما دعمت هذه المبادرات بأكثر من 3000 ساعة عمل تطوعي، وتوزيع أكثر من 18 ألف وجبة خلال شهر رمضان، وتقديم الدعم لـ1680 أسرة، بما أسهم في تعزيز الرعاية الصحية، والحفاظ على التراث الوطني، ودعم الخدمات المجتمعية الأساسية.

وأشارت المجلة كذلك إلى أن بيت التمويل الكويتي حافظ على معايير حوكمة راسخة من خلال الإشراف المباشر على مستوى مجلس الإدارة، والقياس الشامل للانبعاثات، ودمج اعتبارات الاستدامة في عمليات تقييم الائتمان، بما يعزز مواءمة أهداف الاستدامة مع إدارة المخاطر وقرارات تخصيص رأس المال.

الجوائز تؤكد نجاح «بيت التمويل» في تطوير خدمات إدارة الثروات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

التفوق الرقمي.. وبنك «تم»

وأشارت مجلة «يوروموني» إلى أن بيت التمويل الكويتي يعتبر رائد المشهد المصرفي الرقمي في الكويت، وذلك من خلال التطوير الاستراتيجي لبنك «تم» الرقمي، أول بنك رقمي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الكويت.

وترتكز الاستراتيجية الرقمية لبنك «تم» على أربعة محاور استثمارية رئيسية: البنية التحتية الرقمية، والأمن السيبراني والامتثال، وابتكار المنتجات، وتقديم تجربة عملاء سلسة. وقد أسفر ذلك عن إطلاق منصة مصرفية تعمل بالكامل عبر الموبايل، توفر خدمات مصرفية فورية وآمنة وسهلة الاستخدام، مع تركيز خاص على شريحة الشباب من عمر 15 عاما فما فوق. وقد عزز هذا النهج مكانة بيت التمويل الكويتي في صدارة التحول الرقمي على مستوى المنطقة، مع المحافظة في الوقت ذاته على حوكمة شرعية صارمة ومرونة تشغيلية عالية.

ومن خلال تنفيذ رؤية رقمية واضحة المعالم وتحقيق تحسينات ملموسة وقابلة للقياس في تجربة العملاء ومستويات التفاعل، رسخ بيت التمويل الكويتي مكانته كرائد للخدمات المصرفية الرقمية في الكويت. ومن خلال «تم»، يؤكد البنك أن الاستثمار المنضبط، والتصميم المرتكز على احتياجات العملاء، والابتكار المستمر، يمكن أن تتحول إلى ريادة رقمية مستدامة على المدى الطويل. ونجح بيت التمويل الكويتي في تعزيز حضوره الرقمي من خلال تطوير بنيته التحتية التكنولوجية وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة عبر القنوات والمنصات الرقمية المختلفة، إلى جانب الفروع الذكية وأجهزة الخدمة الذاتية، ما أسهم في إحداث نقلة نوعية في مستوى الخدمات المصرفية، وزيادة معدلات الاستخدام، وتحسين مؤشرات الجودة والكفاءة التشغيلية. وقدم البنك نموذجا متكاملا للتحول الرقمي يستند إلى رؤية استراتيجية واضحة تركز على العميل وتحقيق نتائج تشغيلية ملموسة، حيث تم تنفيذ أكثر من 600 مليون معاملة رقمية خلال عام 2025، وتوفير أكثر من 200 خدمة رقمية متكاملة عبر KFHonline، الأمر الذي عزز مكانة الخدمات الرقمية كخيار مصرفي رئيسي للعملاء.

«الوطني للثروات»: طفرة الذكاء الاصطناعي ترفع الطلب على الكهرباء وتعيد تشكيل فرص الاستثمار

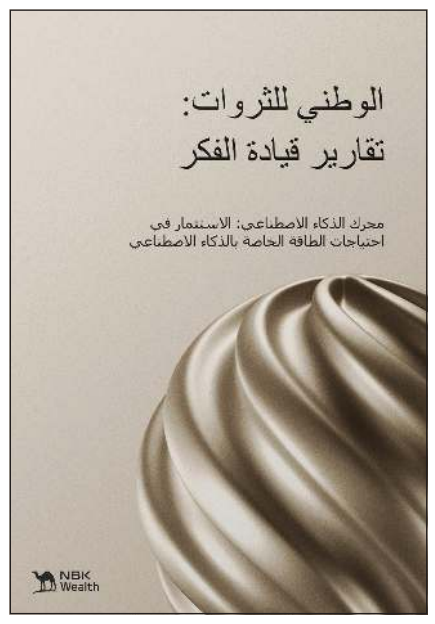

قال تقرير قيادة الفكر الصادر عن شركة الوطني للثروات حول: الاستثمار في احتياجات الطاقة الخاصة بالذكاء الاصطناعي، انه وعلى مدى السنوات الماضية، كانت قصة الذكاء الاصطناعي تدور حول البرمجيات والشرائح الإلكترونية: النماذج القادرة على الكتابة، والبرمجة، والتفكير المنطقي، بالإضافة إلى المعالجات التي دربت عليها. وخلال هذه المرحلة، كانت الطاقة الكهربائية تعامل كعنصر تشغيلي ثانوي لا يحظى باهتمام يذكر من المستثمرين. إلا أن التوسع المتسارع في اعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي غير هذه المعادلة، إذ لم يعد التحدي الرئيسي مقتصرا على قدرات الشرائح الإلكترونية، بل أصبح يتمثل في تأمين إمدادات كافية من الطاقة وتوفير البنية التحتية المادية اللازمة لدعم التشغيل على نطاق واسع.

وقال التقرير إن المبالغ المستثمرة كبيرة بدرجة تؤثر بشكل مباشر على المحافظ الاستثمارية، وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية (IEA) لسعة مراكز البيانات إلى حجم استثمارات تراكمية يبلغ نحو 3,9 تريليونات دولار حتى عام 2030. ويمكن لهذه المنشآت الآن أن تستهلك قدرا من الكهرباء يعادل ما تستهلكه المصانع الثقيلة، كما أن شهيتها للطاقة تنمو بمعدل أسرع بكثير من وتيرة توسع شبكات الكهرباء التي تغذيها. وبالنسبة للمستثمرين على المدى الطويل، لم تعد هذه القصة مجرد قصة تكنولوجيا، بل أصبحت قصة بنية تحتية وطاقة تحمل في طياتها فرصها ومخاطرها الخاصة.

حجم الطلب الفعلي

وأضاف التقرير ان مراكز البيانات استهلكت ما يقدر بـ 485 تيراوات ـ ساعة (TWh) في عام 2025، أي نحو 1,5٪ من إجمالي استهلاك الكهرباء العالمي (وفقا لوكالة الطاقة الدولية). ولكن الأهم من الحصة الحالية هو سرعة النمو. فتتوقع التقديرات الرئيسية لوكالة الطاقة الدولية أن يتضاعف الاستهلاك أكثر من مرتين ليصل إلى نحو 945 تيراوات ـ ساعة بحلول عام 2030، وهو ما يزيد قليلا عن إجمالي الاستهلاك الحالي لليابان، ليعود ويصل إلى 1,200 تيراوات ـ ساعة بحلول عام 2035.

وتستحوذ الولايات المتحدة على ما يقارب 45٪ من إجمالي استهلاك الكهرباء الخاص بمراكز البيانات على مستوى العالم، تليها الصين بنحو 25٪ ثم أوروبا بحوالي 15٪، وفقا لوكالة الطاقة الدولية. وبينما تتفاوت التقديرات بشأن حجم استهلاك مراكز البيانات من الكهرباء في الولايات المتحدة بحلول عام 2030، فإنها تتفق جميعا على اتجاه تصاعدي قوي. إذ تشير تقديرات «مختبر لورنس بيركلي الوطني» إلى أن مراكز البيانات قد تمثل نحو 11,8٪ من إجمالي الطلب على الكهرباء (ضمن نطاق يتراوح بين 9,5٪ و15,3٪)، فيما يقدر «معهد أبحاث الطاقة الكهربائية» (EPRI) النسبة بين 9٪ و17٪، بينما تتوقع «ماكينزي» أن تصل إلى ما بين 11٪ و12٪. والمفارقة أن هذه التقديرات تنطلق من مستوى لا يتجاوز 3٪ إلى 5٪ في الوقت الحالي، ما يعكس سرعة النمو الاستثنائية للقطاع. فبعد أن كان استهلاك مراكز البيانات للكهرباء يشكل حصة هامشية من الطلب الوطني قبل سنوات قليلة فقط، أصبح مرشحا لتمثيل نحو ثمن إجمالي الطلب على الكهرباء في الولايات المتحدة خلال السنوات المقبلة.

وعلى الرغم من اتساع نطاق التوقعات واعتماد النتيجة النهائية على مجموعة من العوامل، فإن السيناريو الأساسي والأكثر احتمالا يشير إلى ارتفاع الاستهلاك بمعدل يتضاعف عدة مرات خلال الأعوام الأربعة إلى الخمسة القادمة.

البنية التحتية المادية

ويحول هذا الطلب الصناعة من مجال افتراضي غير ملموس إلى صناعة مادية بحتة، فتشغيل الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع يتطلب توليد الطاقة، وخطوط النقل، والمحولات، وأنظمة التبريد، والمياه، والأراضي، وهو ما يوسع نطاق الاستثمار ليتجاوز مجرد مجموعة محددة من شركات التكنولوجيا.

أما من ناحية توليد الطاقة فلا يوجد مصدر وقود واحد يحتكر المشهد. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تلبي الطاقة المتجددة نحو نصف النمو في الطلب على مراكز البيانات، مما يضيف أكثر من 450 تيراوات ـ ساعة بحلول عام 2035، مدعومة بقصر فترات الإنشاء وانخفاض التكلفة. ويغطي الغاز الطبيعي معظم النسبة المتبقية، خاصة في الولايات المتحدة حيث تدعمه السياسات وتوفر الإمدادات الرخيصة. وتسهم الطاقة النووية على مدى زمني أطول، حيث يعيد القطاع إحياء الاهتمام بالمفاعلات الصغيرة المعيارية (Small Modular Reactors، SMRs)، وهي وحدات مدمجة تبنى على مراحل، ومن المتوقع أن تبدأ بالظهور بحلول عام 2030 (وفقا لوكالة الطاقة الدولية). وتتوزع الجهات المستفيدة بين شركات المرافق الخدمية، ومنتجي الطاقة المستقلين، وسلاسل إمداد الغاز والطاقة النووية، ومصنعي المعدات فيما بينهم.

كما باتت شبكات الكهرباء تمثل عائقا رئيسيا أمام التوسع، الأمر الذي يعود بالنفع على الجهات القادرة على تقديم حلول فعالة لهذه التحديات. إذ يتطلب تطوير خطوط نقل جديدة في الاقتصادات المتقدمة فترة تتراوح بين أربع وثماني سنوات، فضلا عن أن فترات الانتظار للمحولات والكيبلات تضاعفت خلال السنوات الثلاث الأخيرة. أما المعدات التي كانت تمثل جزءا غير لافت من التصنيع الصناعي فقد أصبحت فجأة شحيحة، بينما يعاد تقييم شركات المرافق الخدمية، التي طالما عدت أصولا دفاعية ذات نمو بطيء، مع عودة نمو الطلب لأول مرة منذ عقود. كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يخفف جزء من الضغط الذي يسببه، إذ تقدر وكالة الطاقة الدولية أن إدارة شبكات الكهرباء بمساعدة الذكاء الاصطناعي قد تحرر ما يصل إلى 175 غيغاواط من سعة النقل دون الحاجة إلى بناء خطوط جديدة.

وقال التقرير إن حجم الإنفاق يتسبب في إعادة تشكيل كيفية تمويل هذه المشاريع. فالمبلغ المقدر بنحو 3,9 تريليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة يعد كبيرا جدا بحيث لا يمكن تغطيته من ميزانيات الشركات وحدها.

وهذه الفجوة بين الطموح والتدفقات النقدية الداخلية تستقطب رؤوس أموال خارجية، وهنا يلتقي موضوع الذكاء الاصطناعي بالأسواق الخاصة ويصبح أكثر أهمية للمحافظ الاستثمارية مقارنة بأي توقعات للطلب. وقد بلغ متوسط إجمالي إصدارات الديون السنوية لأكبر خمس شركات تقنية (hyperscalers) حوالي 35 مليار دولار أميركي سنويا بين عامي 2020 و2024، قبل أن يقفز إلى 93 مليار دولار في عام 2025 ونحو 132 مليار دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026، بحسب بيانات فانغارد.

أما التقديرات الأوسع التي تشمل مصنعي الشرائح، والمطورين، وشركات المرافق الخدمية، فهي أعلى بعدة أضعاف. فالشركات التي كانت تتمتع بفائض نقدي هيكلي قبل بضعة أعوام باتت تصنف اليوم ضمن أكبر المقترضين في السوق.

وتظهر هياكل تمويل جديدة إلى جانب الديون، ففي أغسطس 2026، أعلنت شركة «إنفيديا» عن شراكات مع العديد من مديري الأصول العالميين لإطلاق منصات تهدف إلى استقطاب أكثر من 500 مليار دولار أميركي من رؤوس أموال المستثمرين، مما يمنح مشغلي السحابة والمؤسسات موارد تمويل مخصصة للأنظمة القائمة على تقنيات إنفيديا. وتتعامل هذه الترتيبات مع القدرة الحسابية كبنية تحتية إنتاجية قادرة على تحقيق إيرادات طويلة الأجل ومرتبطة بمعدلات الاستخدام. ورغم أن التنفيذ ما زال في مراحله الأولى، إلا أنه يظهر أن عملية التوسع تستقطب رؤوس أموال ارتبطت تقليديا بقطاعات الطاقة، والنقل، والعقارات.

بالنسبة للمحافظ الاستثمارية المتنوعة، فإن الانكشاف الحقيقي والأكبر على هذا القطاع قد يوجد في البنية التحتية، والائتمان الخاص، والأصول المادية، بدلا من الاقتصار على أسهم التكنولوجيا المدرجة في الأسواق المالية.

«الجزيرة» تطلق أكبر عروضها «احجز تذكرة واحصل على الثانية مجاناً» على 3 ملايين مقعد

أطلقت طيران الجزيرة أكبر عروضها على الإطلاق على ثلاثة ملايين مقعد، لتمنح المسافرين فرصة حجز تذكرة والحصول على الثانية مجانا والسفر إلى أي من الوجهات التي تخدمها الشركة.

ويسري العرض في الفترة من 20 إلى 26 سبتمبر 2026 عند حجز الرحلات المؤهلة باستخدام الرمز الترويجي J9B1G1 والاستفادة من فرصة مميزة للسفر مع العائلة والأصدقاء بتكلفة أقل.

ويشمل العرض ثلاثة ملايين مقعد للسفر خلال الفترة من 24 سبتمبر 2026 حتى 27 مارس 2027، ما يمنح المسافرين أكثر من ستة أشهر للتخطيط لرحلاتهم المقبلة.

ويتزامن إطلاق العرض مع عودة العمل على مدار الساعة في مبنى ركاب الجزيرة (T5) في مطار الكويت الدولي، ما يوفر للمسافرين مزيدا من المرونة والراحة عند السفر بفضل خيارات أكبر في جدول الرحلات ورحلات الربط عبر الكويت.

وسواء كان المسافر يخطط لعطلة قصيرة في إحدى الدول الخليجية أو إجازة شتوية في براغ أو كراكوف أو يرغب في استكشاف أفريقيا عبر أديس أبابا والاستمتاع بأسوان ونهر النيل أو زيارة الأهل والأصدقاء في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وجنوب آسيا، يتيح أكبر عروض طيران الجزيرة فرصة السفر مع من تحب والاستمتاع بتجارب أكثر بتكلفة أقل.

وقال بول كارول، رئيس القطاع التجاري في طيران الجزيرة: «هذا بالفعل أكبر عروضنا على الإطلاق، حيث نوفر ثلاثة ملايين مقعد ضمن عرض «احجز تذكرة واحصل على الثانية مجانا» عبر شبكة وجهات طيران الجزيرة بالكامل. ومع عودة مبنى ركاب الجزيرة (T5) إلى العمل على مدار الساعة وبفترة سفر تمتد لنحو ستة أشهر، فهذا العرض يعد فرصة مثالية لمسافرينا للتخطيط لرحلتهم المقبلة. سواء كانت عطلة شتوية أو زيارة للعائلة أو رحلة مع الأصدقاء أو فرصة لاستكشاف وجهة جديدة، يجعل هذا العرض السفر أكثر سهولة ويتيح للمسافرين الاستمتاع بالمزيد بتكلفة أقل».